تقارير المجلس :

عرضت امام المجلس للمناقشة ثلاثة تقارير أساسية : تقرير لجنة المتابعة ، تقرير اللجنة التنفيذية ، والتقرير الذي قدمه الصندوق القومي . تقرير لجنة المتابعة قدم الى المجلس باسم رئيس اللجنة ، ولم يقدم باسم اللجنة ككل . وقد تقرر ذلك في اجتماع لجنة المتابعة الاخير الذي عقد في القاهرة مساء ٤ ك ٢ دون نصاب . اذ ضم ٩ اعضاء فقط من أصل ٢٢ عضوا . وقد رفض الاعضاء التسعة هذا التقرير بالاجماع لانه يقتصر على ذكر وقائع جلسات لجنة المتابعة ، دون أن يقدم عرضا لوجهات نظر المنظمات الفدائية بصدد قضية الوحدة الوطنية بحيث يكون المجلس الوطني قادرا على ادراك طبيعة الجو الذي دار ، وتحديد نقاط الاختلاف وتقييمها . ودون ان يقدم تقييما لاجهزة الوحدة الوطنية التي تم انشاؤها في المرحلة السابقة بين المجلسين ، وتحديد ما اذا كانت هذه الاجهزة ، مثل جهاز الاعلام المركزي ، تفي بالغرض المطلوب منها أم لا . وكذلك لخلو التقرير من أي توصيات يسترشد بها المجلس في مناقشة قضية الوحدة الوطنية . ولما كان الوقت لا يسمح بكتابة تقرير جديد يتضمن النقاط المشار اليها ، فقد ارتأى السيد خالد الفاهوم ان يقدم التقرير للمجلس كما هو ، وبصفته رئيسا للجنة المتابعة ، واضاف الى التقرير بندا يوضح ذلك . ويمكن القول بناء على هذه النتيجة ان لجنة المتابعة قد فشلت في مهمتها . فشلت اثناء ادائها لمهمتها ، لانها لم تكن تملك صلاحيات واضحة تتيح لها الضغط على المنظمات الفدائية ، فاقتصر دورها على السؤال والمراقبة . وفشلت بعد انتهاء مهمتها حين لم تستطع ان تقدم الى المجلس تقريرا تحليليا ، يساعد في تحديد نقاط الاختلاف التي عرقلت تنفيذ قرارات الوحدة الوطنية ، ليحاول البحث فيها او التصدي لحلها على اساس مقترحات التقرير .

أما تقرير اللجنة التنفيذية فقد تضمن ثلاثة بنود : تدم البند الاول عرضا سياسيا للظروف المحيطة بالعمل الفلسطيني . وعرض البند الثاني تقرير لجنة الوحدة الوطنية ، التي كانت قد شكلت من منظمات اللجنة التنفيذية ، للبحث في صيغ الوحدة الوطنية الممكنة على التجربة بين المجلسين . واعتبر ما أمكن التوصل اليه في هذا البند بديلا للجزء التنظيمي من برنامج الوحدة الوطنية الذي اوصى به المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني الاستثنائي التاسع . أما البند الثالث في تقرير اللجنة التنفيذية فكان عبارة عن البرنامج السياسي الذي اوصى به المؤتمر الشعبي ، بعد أن ادخلت عليه اللجنة التنفيذية تعديلات طفيفة . وحسب هذه التقارير التي عرضتها اللجنة التنفيذية ، يكون هناك اتفاق كامل بين المنظمات الفدائية على البرنامج السياسي ، مع اتفاق على صيغة تنظيمية للعمل تعبر عن الصورة الواقعية التي أمكن للمنظمات ان تتفق عليها .

والتقرير الثالث الذي عرض على المجلس كان تقرير الصندوق القومي الذي أشار الى أن اوضاع الصندوق القومي ازدادت سوءا ، مما جعل الصندوق — للمرة الاولى في تاريخه — يسجل عجزا اضافيا بين الايرادات والصرفيات . كما أشار التقرير الى ان جميع الحكومات العربية بلا استثناء قد توقفت « عن تسديد أرصدة التزاماتها في ميزانية منظمة التحرير الفلسطينية ، وتخلفت جميعها عن الوفاء برصيد مساهماتها في نفقات ادامة جيش التحرير الفلسطيني ، بل ان بعض هذه الحكومات ما يزال مدينا بكامل التزاماته ومساهماته منذ السنة الاولى لقيام منظمة التحرير الفلسطينية حتى الان » .

المناقشات العامة :

كانت قضية جيش التحرير الفلسطيني أبرز القضايا التي نوقشت في الجلسات العامة . وكان لهذا النقاش دافعان : الدافع الاول توتر العلاقات بين فتح والجيش قبل انعقاد المجلس ، نتيجة لتصرفات غير انضباطية حسب ما ورد في تقرير لجنة الوحدة الوطنية . والدافع الثاني موقف سياسي لجيش التحرير نشر في كراس خاص . ويدعو هذا التقرير الى اندماج كافة الفصائل الفدائية في مؤسسات جيش التحرير الفلسطيني (الجيش كقوة نظامية ، وقوات التحرير الشعبية كقوة فدائية ، وقوات المقاومة الشعبية كقوة ميليشيا) بغض النظر عن الاتجاهات الفكرية والسياسية لهذه الفصائل . وعلى اساس هذين الدافعين نوقشت قضية الجيش من الزوايا التالية :

الزاوية الاولى : موضوع الانضباط والتسريحات والتجاوزات المسلكية . والزاوية الثانية : سعي الجيش من خلال ما يعلن عنه الكراس المشار اليه الى ان يصبح تنظيما سياسيا ، يكون بمثابة البديل